مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 1 (رت 70) السنة: 2023

التأويل النحوي في القرآن الكريم وأثره في المعنى

Grammatical interpretation in the Holy Quran and its impact on meaning

د. مزاري عبد الرحيم[1]
جامعة ابن خلدون تيارت
Maz.abdou@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2022/07/20 القبول 2022/11/10 النشر على الخط 2023/01/15
Received 20/07/2022 Accepted 10/11/2022 Published online 15/01/2023

ملخص:

لقد سعى علماء اللغة والنحو منذ نزول القرآن إلى فهمه وتفسيره وتدبر معناه ، ولقد وظفوا في ذلك الكثير من الوسائل والأساليب من بينها التأويل النحوي ، وهو وسيلة يلجأ إليها النحاة وعلماء اللغة للتوفيق بين القواعد النحوية وبين النصوص المخالفة لهذه القواعد ، أي دراسة تراكيب اللغة من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الحركات الإعرابية ، وقد جاءت هذه الدراسة لتبين مدى تأثير التأويل النحوي في فهم القرآن الكريم من خلال دراسة نماذج قرآنية متنوعة .

الكلمات المفتاحية : التأويل النحوي ، القرآن الكريم ، تأثير التأويل على المعنى ، النحو العربي ، معاني القرآن.

Abstract

Since the revelation of the Qur’an, linguists and grammarians have sought to understand, interpret and manage its meaning, and they have employed many means and methods, including grammatical interpretation, which is a method that grammarians and linguists resort to to reconcile between grammatical rules and texts that contradict these rules, i.e. the study of language structures on the one hand. Deletion, addition, introduction, delay, embedding, carrying on meaning and appreciating the syntactic movements.

Keywords: grammatical interpretation, the Holy Qur'an, the effect of interpretation on meaning, Arabic grammar, the meanings of the Qur'an.

[1] المؤلف المراسل: **مزاري عبد الرحيم** البريد الإلكتروني: **Maz.abdou@yahoo.fr**

1. مقدمة:

لقد اهتمت الدراسات اللغوية العربية منذ نشأتها بموضوع الأصول النحوية ، وقد اعتمد علماء اللغة على السماع والقياس والتعليل في استنباط القواعد وفهمها ، وقد وضعوا في ذلك أساليب ومناهج للدرس النحوي ، وقد كان النشاط اللغوي قديما يرتكز على المحادثات الشفوية والمناقشات والحوارات فيما بين علماء اللغة والنّحو ، فلم يكن التدوين حاضرا في تلك الفترة ، وبدأ النّحو في أوّل الأمر تطبيقيا ثمّ جاء بعد ذلك التنظير والتقعيد استنادا على كلام العرب والقبائل الفصيحة ، ثم اتصل النحو بالقران الكريم من خلال التقعيد ، وكان لتأويل النحوي الأثر الكبير في فهم معاني القرآن واستنباط الأحكام الفقهية منه، فكانت الإشكالية الآتية : ما هو التأويل النحوي ؟ وما أثره في فهم معاني القرآن الكريم ؟ ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتأويل النحوي مع ذكر أسبابه وتأثيره على المعاني في القرآن الكريم.

2. بين النحو والتأويل:

كان العرب قديما ينطقون اللغة عن سليقة وكانوا يستعملونها استعمالا فصيحا وسليما من الأخطاء ، فقد تميزوا بهذه اللغة البليغة والعظيمة ، وفي هذا يقول ابن خلدون وهو يتكلم عن علوم اللسان العربي : " وكانت الملَكَة الحاصلة من ذلك للعرب أحسن الملكات وأوضحها إبانةً عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف ...وليسَ يوجد ذلك إلا في لغة العرب "[1] .

وقد كان الشعر هو علم القوم ، وهو القالب الذي يحفظ اللغة في تلك الفترة حيث قال عمر بن الخطاب : " كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم عِلم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهِيت عن الشعر وروايته ، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر ، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره "[2] .

وفي قول عمر بن الخطاب السابق إشارة واضحة إلى غياب التدوين في تلك الفترة ، واعتماد العرب كلّيّا على الشعر فقط في حفظ علمهم وأقوالهم وعاداتهم وغيرها ، وفي السياق نفسه جاء قول أبي عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير "[3].

وبعد مجيء الإسلام ودخول الناس فيه أفواجا من كل الأقطار ومخالطتهم للأعاجم تسرب اللحن إلى الألسنة ، وتغيّرت تلك الملكة ، فأصبح لا بدّ من استنباط قوانين وضوابط لتحفظ تلك الملكة اللغوية ، خاصة بعد شيوع اللحن في القرآن الكريم ، فوضعوا قواعد تضبط الحركات على أواخر الكلمات وسمّوها بالإعراب ، وسمّوا الموجب لهذا التغيّر عاملا ، وجعلوها صناعة مخصوصة [4]، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو.

---

[1] المقدّمة ، عبد الرحمان ابن خلدون ، المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ ،الجزائر، ط3 ، 2006 م ،ج3 ، ص237.

[2] الخصائص أ أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد على النّجار ، المكتبة العلمية ، دت ، دط ، ، ج1 ، ص 386.

[3] المرجع نفسه ، ج1 ، ص 386.

[4] ينظر ، المرجع نفسه ، ج3 ، ص 238.

والنحو علم يختصّ بدراسة أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء وتأثير عناصر الجملة على المعنى ، وقد " استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة "[1] ، أي استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها ، والنحو" ما يرادف قولنا (علم العربية) لا قَسيمُ الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي: المنحُوّ ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصّته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كلّ علم مَنحُوًّا "[2] ، وقال السكاكي (ت626هـ) في تعريفه للنحو: " اعلم أنّ النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من كلام العرب وقوانين مبنية عليها "[3]، إذن فهو علم يجمع بين التراكيب في الجمل وتأثيرها على بعضها وإيجاد العلاقة التي تربط فيما بينها ، وينبغي أن يكون مستنبطا من كلام العرب الذي لم يصله اللحن.

وقد جاء للنّحو في اللغة خمسة معان [4]:

أ- القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أي : قصدتُ قصدك .

ب- المثل ، يقال : مررتُ برجلٍ نحوك ، أي : مررتُ برجلٍ مثلك.

ج- الجهة ، يقال : توجهتُ نحو البيت ، أي : جهة البيت .

د- المقدار ، يقال :له عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف.

هـ- القسم ، يقال : هذا على أربعة أنحاء ، أي أربعة أقسام.

فهذه المعاني اللغوية كلّها شابهت المعنى الاصطلاحي للكلمة وهو القصد وما إليه ، وسبب تسمية النحو بهذا الاسم هو ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب ، وقال له: أُنْحُ هذا النحو يا أبا الأسود ، [5]، وقد أُريدَ بالنّحو أن ينحو المتكلم إذا تعلم كلام العرب ، وقد قال ابن جني عن النّحو : " هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم "[6].

3. تعريف التأويل النحوي:

لم أجد فيما اطلعت عليه تعريفا دقيقا لمصطلح التأويل النحوي ، حيث أن ما كان شائعا عند اللغويين والنحويين هو لفظة " التأويل " وحدها ، حيث كان يستعملها كلّ من اللغويين والنحويين كآلية تنقل من خلالها اللفظ من دلالة الظاهر المحتمل إلى معنى

---

[1] الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي) ،تح: محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط1 ، 2009م ، ج1 ، ص 39 .

[2] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) ،أبو الحسن الأشموني ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1955م ،ج1، ص5، 6.

[3] مفتاح العلوم ، السكاكي (أبو يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي) ،تح : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط2، 1987م، ص75.

[4] ينظر ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن الأشموني ، ،ج1،ص6 ، وينظر ، الأصول في النحو ، ابن السراج ، ص 39 (الإحالة).

[5] ينظر ، شرح الأشموني عن ألفية ابن مالك ، ج1، ص6.

[6] الخصائص أ أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد على النّجار ، المكتبة العلمية ، دت ، دط ، ج1 ، ص 34.

آخر يكون أرجح منه ، حيث تجعله القرائن أو الأدلة يصبح هو المعنى الراجح لأنه يمثل حقيقة قصد المتكلم وهو مدار التأويل ، وقد مارس النحاة التأويل النحوي دون أن تظهر هذه الكلمة في مؤلفاتهم ، ومن بينهم : سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجاجي وابن جني وغيرهم .

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى التأويل في النحو وذلك حين تعرض لآراء النحاة في إعمال (ليس) في قولهم (ليسَ الطيبُ إلا المسكُ) ،حيث قال : " وقوله ' ولا ضمير في (ليس) خلافا لأبي علي '، إذا ثبت أن ذلك لغة فلا يمكن التأويل ، لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادّةُ على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأول ، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول "[1] ، فهو يشير هنا إلى التأويل النحوي ضمنيا ، ويشير إلى عدم إمكانية التأويل في لغات العرب التي لم تتكلم بها ، وقد ذكر أن أبا علي تأوّل قولهم (ليسَ الطيّبُ إلا المسكُ) ولم يبلغه نقل أبي عمرو أنها لغة تميم.

وقد عرف الباحث غازي مختار طليمات التأويل النحوي بقوله: " هو النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد ، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها "[2]، ويرى مختار طليمات بأن النحاة قد استعجلوا في تقعيد القواعد حين صاغوها على نحو جعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النصوص التي لم يقفوا عليها [3]، فقد أسرعوا في تقعيدها قبل أن يحصوا كل النصوص ، ثم ظهرا أن عددا من النصوص قد خالف هذه القواعد ، الأمر الذي اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تُصاغ لتتفق هذه النصوص مع القواعد ، فاستعانوا بالتأويل في تخريج ما خالف القواعد من القليل والنادر والشاذ.

ويقول علي أبو المكارم عن التأويل النحوي : " ... ومعنى هذا أن التأويل يعنى تبيين النص بصورة تجعله –آخر الأمر– متفقا مع القواعد المتبعة ، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي ، وأصبح يُطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد ، وصار – كظاهرة نحوية – يعنى صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد "[4] ، أي أن التأويل جاء لإظهار وتفسير الظواهر التي خالفت القواعد بحيث تصبح موافقه لها ، أي أنّ النحاة هو تصحيح القواعد التي وضعوها عن طريق تسويغ وتأويل ما يختلف مع هذه القواعد من نصوص قابلة للتسويغ ورفض ما سواها.

وقد اعتبر علي أبو المكارم أن موقف النحاة إزاء اللغة وقواعدها كان على ثلاثة مواقف [5]:

أوّلا :قبول كل النصوص التي تتوافق مع القواعد الموضوعة.

ثانيا : قبول النصوص التي يمكن أن يبرّر اختلافها مع القواعد النحوية ، ويكون هذا التبرير من خلال التأويل ومظاهره المختلفة.

ثالثا : رفض النصوص التي تختلف مع القواعد النحوية اختلافا جذريا ، وهي نصوص لا يمكن تأويلها ، وقد أعاد على أبو المكارم السبب في هذا إلى الخلط بين المناهج المختلفة ونظرة جزئية في تناول القضايا اللغوية ، وبالتالي حدوث خلط في التقعيد النحوي لها.

---

[1] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1، 2000م ، ج4، ص300.

[2] أثر التأويل النحوي في فهم النص ، غازي مختار طليمات ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية ، الامارات العربية ، دبي، ع15 ، 1998م ، ص249

[3] ينظر ، أثر التأويل النحوي في فهم النص ، غازي مختار طليمات ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية ، الامارات العربية ، دبي، ع15 ، 1998م ، ص249

[4] أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1، 2006م، ص232.

[5] ينظر ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط1، 2008م ، ص200.

وفي تعريف آخر للتأويل النحوي قال السيوطي نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل :" التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوّل "[1] ، وقد ذكر محمد عيد بأن الجادة في القول السابق ليست النطق العربي وظاهر الكلام ، بل هي قواعد النحو ، فالنحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره حتى يوافق القواعد النحوية ، أي إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها الشروط النحوية إلى موقف تتسم بالسلامة النحوية.

ويرى الباحث محمد عيد أن التأويل في النحو قد وُجِد نتيجة عاملين [2]:

أولا: أصول النحو والذي حدد وجهة التأويل في النحو، وذلك من خلال نظريات أصول النحو ، مثل العامل والمعمول والعلة والمعلول والقياس .

ثانيا: الجهد الذهني العميق ، والذي سار في التأويل في النحو وأوغلَ فيه ، حيث نمّاه النظر العقلي وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز ، فالتأويل في النحو قد وجِد في النحو نتيجة النظر العقلي العميق والتدبر في النصوص اللغوية لتتوافق مع الأصول النحوية.

من خلال تعريف التأويل النحوي يظهر أن هناك تقاربا بينه وبين التوجيه الإعرابي ، لذا ينبغي أن نشير إلى الفرق بينهما :

4. الفرق بين التأويل النحوي و التوجيه الإعرابي:

التأويل النحوي يختلف عن التوجيه الإعرابي ، وذلك أن التأويل أعمّ من التأويل ، فكلّ تأويل توجيه وليس كل توجيه تأويل ، ومن أمثلة ذلك قراءة الجمهور لآية النساء بالنصب (والأرحَامَ) في الآية ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا﴾[3] ، والتوجيه فيها أنها معطوفة على المفعول به وهو لفظ الجلالة (اللهَ) ، والمعنى : واتّقوا اللهَ واتّقُوا الأرحَامَ ، فهذا الإعراب وأمثاله يدخل في باب التوجيه النحوي وليس تأويلا [4]، أما إعراب كلمة (الأرحامِ) بالجرّ على أنها مجرورة بواو القسم فإنّه يعدّ تأويلا نحويا ، ونستطيع في الوقت نفسه أن نسميّه توجيها نحويا ، لأن التأويل أعمّ وأشمل من التوجيه.

ونجد فرقا آخر في استعمال المصطلحين عند النحاة ، فهم يستعملون كلمة توجيه عندما يكون الإشكال أقرب إلى الصناعة النحوية منه إلى المعنى ، ويستعملون كلمة تأويل عندما يكون الإشكال أقرب إلى المعنى منه إلى الصناعة النحوية .

وقد كان التأويل النحوي هو الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص المخالفة لها المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ، وقد رفضوا في الكثير من الأحيان بقية النصوص الأخرى التي لا تتوافق وهذا العصر .

وقد ذكر علي أبو المكارم أن أهداف التأويل في البحث النحوي تتحدّد في هدفين أساسين [5]:

أولا: صحة القواعد.

ثانيا : سلامة النصوص.

---

[1] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4، 1989م، ص157

[2] ينظر ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، ص 161.

[3] سورة النساء ، الآية 1

[4] ينظر ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، عبد القادر هنادي (رسالة ماجستير) ،كلية اللغة العربية ،جامعة أم القرى،1982م، ص12

[5] ينظر ،أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، ص232

ويقصد الباحث من خلال هذين الهدفين أن الغاية التي سعى إليها النحاة هي تصحيح القواعد بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تُنسب إلى عصر الاستشهاد ، وذلك بواسطة التأويل ، وهذا الموقف في نظر النحاة ضرورة يفرضها منهجهم ، وذلك من خلال قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر ، والتزامهم بها في تقنين القواعد ، ويتضمن هذا الالتزام في رأي على أبي المكارم طرفين اثنين:

أولا : الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد .

ثانيا: تأويل النصوص المخالفة لقواعد تأويلا يبعد بها عن التأثير في القواعد نفسها ، ويكون ذلك بتفسيرها وصياغتها بشكل يتوافق مع القواعد ولا يعارضها .

وقد أشار الباحث غازي مختار طليمات إلى أن السبب في حاجة النحو إلى التأويل باعتبار أن القواعد النحوية مستخلصة من النصوص الفصيحة ، هو أن النحاة لم يدرسوا كلّ ما قالته العرب قبل أن يضعوا هذه القواعد ،[1] وهو يرى أن الاستقراء الناقص يؤدي إل الاستنباط الخاطئ ، ولم يستطيعوا دراسة كل ما قالته العرب لأنه قد ضاع من الشعر العربي القديم أكثره ،و قال أبو عمرو بن العلاء في هذا : " ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير "[2] .

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن التأويل النحوي هو وسيلة يلجأ إليها النحاة وعلماء اللغة للتوفيق بين القواعد النحوية وبين النصوص المخالفة لهذه القواعد ، وهو دراسة تراكيب اللغة من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الحركات الإعرابية ، أي تخريج كل ما خالف القواعد التي وضعها النحاة واللغويون ، وقد استعمل من قبل النحاة الأوائل لكن لم يوظفوا مصطلح التأويل النحوي ، وإنّما ظهر هذا المصطلح مع المتأخرين .

5. أسباب التأويل النحوي:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى التأويل النحوي في ، نذكر منها :

1.5 العامل النحوي :

من بين الأسباب الهامة للتأويل النحوي هو العامل ، وقد عرفه الجرجاني بقوله : " العامل في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاءَ زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررتُ بزيدٍ "[3] ، فالعامل هو الموجد المنشئ للحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وللعلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدلّ على حالتها الإعرابية تكون حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفاً .

وقد اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب[4] :

أ- ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني ، فالكلمة تؤثر في الكلمات الأخرى ، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، مثلا : (ذهبَ زيدٌ) فإن ذهب هي التي أحدثت الرفع في زيد وهي التي جلبت العلامة الإعرابية لها وهي

---

[1] ينظر ، أثر التأويل النحوي في فهم النص ، غازي مختار طليمات ، ص 250.

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين السيوطي)، تع: محمد أبو الفضل ابراهيم ،منشورات المكتبة العصرية ، بيروت، دط ، 1986م ،ج1،ص249

[3] العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني ، تح: البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1988م ، ص73.

[4] نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، ط2، 2014م، ص49

الضمة ، وكذلك المعنى له قدرة على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، فمثلا: (المؤمنُ صادقٌ) فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة المؤمن، وهو الذي جلب العلامة الإعرابية فيها وهي الضمة.

ب- وذكر ابن جني أن العامل هو المتكلم فقال: " فإذا قلت: ضربَ سعيدٌ جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك (ضربَ) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ)،فهذا هو الصوت و الصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل...وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يَصحبُه كمررتُ بزيدٍ ، وليتَ عمراً قائمٌ "[1] ، ويريد ابن جني من هذا القول أن يكشف عن طبيعة العامل ، فالكلمة ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات وإحداث العمل الإعرابي ، لأنها أصوات ، والأصوات لا تعمل ، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل ، فيرفع وينصب ويجزم .

وقد ذهب الأنباري كذلك في هذا الشأن حيث اعتبر أن العامل مجرد أمارة وعلامة، وليس له تأثير حسّي حين قال : " العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء "[2] ، ومن خلال هذا يعتبر الأنباري أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا في حد ذاته .

ج- وذهب ابن مضاء القرطبي إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب هو المتكلم نفسه ،وهو لا يتفق وجمهور النحويين في هذا الشأن ، فهو في مباحثه النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقرّ بوجوده، لكنه يتفق مع أصحاب المذهب الثاني في أن العامل هو المتكلم ، لكنه يختلف عنهم في التطبيق ، فهم يعتمدون العوامل النحوية في مباحثهم، لكن ابن مضاء يرفضها.

وقد شغل العامل في القرآن الكريم النحويين وعلماءَ اللغة بشكل كبير ، فباعتبار أن نظرية العامل هي التي تفسر الحركات الإعرابية ، فلا بدّ لكلّ عامل من معمول ، وقد اختلف علماء اللغة في كثير من المواطن في التنزيل العزيز ، وذلك لورود بعض الأساليب أو التراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر ، فتوجد اللفظة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ويُجهلُ عامل الرفع أو النصب أو الجر فيها ، ولهذا فقد وجه علماء اللغة الآيات القرآنية التي جُهل العامل فيها توجيهاتٍ مختلفة وتأويلات نحوية .

ومن أمثلة هذا ما جاء في سورة آل عمران في قوله تعالى :﴿وَرَسُولا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[3] ، حيث اُختلف في عامل النصب في كلمة (ورسولاً) ، فلجأ النحويون إلى التأويل النحوي لتفسير عامل النصب فيها ، ومن بين هذه التأويلات:

أولا: تقدير الآية : ونعلّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبعثه رسولا إلى بني إسرائيل قائلا : أني قد جئتكم بآية من ربّكم ، وهو قول الرازي في تفسيره [4]، و هذا ما ذهب إليه محي الدين الدرويش حيث قال :" ورسولا مفعول به لفعل محذوف ، أي : ويجعله رسولا "[5] ، هذا التأويل الأول.

---

[1] الخصائص ، ابن جني ، ج1، ص 109.

[2] نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، ص51

[3] سورة آل عمران ، الآية 49.

[4] ينظر ، تفسير الفخر الرازي المستشهد بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، محمد الرازي فخر الدين ،دار الفكر ، ط1، 1981م، ج8 ،ص60

[5] إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، ج1، ص 443.

ثانيا: جاء في تفسير الرازي أن الزجاج قال : الاختيار عندي أن تقديره : ويكلّم الناس رسولا ، وإنّما أضمرنا ذلك لقوله: أني قد جئتكم، والمعنى : ويكلمهم رسولاً بأني قد جئتكم ، وبهذا التأويل تنصب لفظة (رسولاً) على الحال [1]، وقد أجاز الزمخشري وغيره أن يُعرب (رسولا) حالاً ،كأنه عطفه على (يعُلمه) بالمعنى [2] .

ثالثا : ذكر الرازي في تأويل آخر عن الأخفش[3] أنه يمكن اعتبار الواو زائدة ، والتقدير : ويعلمه الكتابَ والحكمةَ والتوراةَ ، والإنجيل رسولاً إلى بني إسرائيل، قائلا : أني قد جئتكم بآية

2.5 المذاهب الدينية :

لقد كان للمذاهب الدينية دور كبير في توظيف التأويل النحوي و حتى المبالغة فيه وحمل النص على غير ظاهره ، فبعض الفرق حاولت أن تؤوّل النصوص القرآنية بحيث تتفق ومعتقداتهم ومذاهبهم ، ومن بين هذه الفرق المعتزلة ، فقد أوّلت العديد من النصوص القرآنية بما يتفق مع مذهبها وآرائها.

ومن أمثلة ذلك ما أوّله المعتزلة في الآية الكريمة :﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقنَهُ بِقَدَرٍ﴾[4] ، حيث اعتمدوا على قراءة أبي السمال الشاذة برفع (كلُ) وهي قراءة شاذة ، فتصبح جملة (خلقناه) في محل نعت لكلمة (شيء) ، والخبر شبه الجملة (بقدر) ، فيصبح المعنى من خلال هذا السياق : إنّا كلُ شيءٍ مخلوق لنا بقدرٍ ، أي أن مخلوقا ما يضافُ إلى غير الله تعالى ليس بقدر ، وأن في الحياة ما هو مخلوق لله وما هو مخلوق لغير الله ، فتعالى الله الذي له كل شيء ، فهذا التأويل ناقص وغير مقبول ، وقد قرأ الزمخشري هذه الآية بالرفع وهو من رؤوس المعتزلة ،أما أهل السنة فيقرأون الآية بنصب (كلَّ) فيصبح معنى الآية : إنّا خلقنا كلَّ شيء بقدر ، فيكون عموم نسبة كل مخلوق إلى الله تعالى[5] .

3.5 مخالفة التراكيب اللغوية وتكثير التخريجات النحوية :

لقد مارس التأويل النحوي اللغويون والنحويون منذ نشأة النحو ، فمنهم من كان يختار التأويلات القريبة إلى المعنى والظاهرة من النصوص ويبتعد عن غيرها ، ومنهم من كان يفتتن في تقديم التأويلات والتخريجات للآيات ،خاصة في الآيات التي لم تكن القواعد النحوية واللغوية تنطبق عليها ، ومن أمثلة هذا في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرسَلنَٰكَ إِلا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرا وَنَذِيرا وَلَٰكِنَّ أَكثَرَ ٱلنَّاسِ لا يَعلَمُونَ﴾[6] ، ففي إعراب كلمة (كافةً) قدّم اللغويون والنحويون مجموعة من التخريجات، لأن القاعدة تقول أن الحال لا تتقدم على على صاحبها إذا جرّ بحرف جر أصلي إذا اعتبرناها حالا، وأُوّلت كلمة (كافة) على وجهين [7] :

[1] تفسير الفخر الرازي ، الرازي ، ج8، ص 60.

[2] ينظر ،إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، ج2، ص 443.

[3] ينظر ، تفسير الفخر الرازي ، الرازي ، ج8 ، ص 60.

[4] سورة القمر ، الآية 49.

[5] ينظر ، اعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، ج7، ص363.

[6] سورة سبأ ، الآية 28.

[7] ينظر ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، ج6 ، ص 241-243.

أولا: هناك من اعتبر أنها وقعت حالا ، ومنهم الفارسي وابن كيسان و ابن جني ، وأبو علي ، وذهب ابن مالك إلى أن تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورا بحرف جر أصلي هو تقديم صحيح ، وقد استشهد بالآية السابقة ، فتكون (كافة) حالا من المجرور (الناس) .

4.5 اختلاف المدارس النحوية:

لقد اعتمد النحاة على كثير من شواهد القرآن الكريم في إثبات صحة القواعد أو ترجيح بعض ما اختلف فيه، وقد اختلف أنصار المذاهب النحوية أو المدارس النحوية في قراءة بعض الآيات ، ومنها قوله تعالى : ﴿وَلَو أَنَّا كَتَبنَا عَلَيهِم أَنِ ٱقتُلُواْ أَنفُسَكُم أَوِ ٱخرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيل مِّنهُمۖ وَلَو أَنَّهُم فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيرا لَّهُم وَأَشَدَّ تَثبِيتا﴾[1] ، فقد جاء عن ابن خالويه القراءات الآتية [2]:

أولا: قرأ عاصم وحمزة بكسر النون والواو لالتقاء الساكنين ، في (النون والقاف) ، وفي (الواو والخاء) ، والألف قد سقطت للوصل.

ثانيا: قراءة أبي عمرو بضمّ الواو وكسر النون ، حيث قال: لما احتجت إلى حركتها الواو بحركة هي منها.

ثالثا: قراءة الباقين بضمّ الحرفين جميعا.

وذكر ابن خالويه أن "أهل الكوفة قالوا: إنّما حركوا بالضمّ إتباعاً لضمة التاء والراء ، وذلك غلط ، لأن ألف الوصل تسقط مع حركتها ولا تنقلُ حركتها ، ولكنّ الحُجّة لمن ضمّ عند البصريين : أنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرٍ إلى ضمّ ، فضمّوا ليُتبعوا الضمَّ الضمَّ ، كقولك : أُدخل ، أُخرج "[3]، فنجد ابن خالويه هنا يرجح حجة البصريين على الكوفيين ، لأن ألف الوصل تسقط حركتها ولا تُنقل ، فكلٌ من المذهبين أو المدرستين قد مارس التأويل النحوي في إثبات صحة رأيه .

وفي هذا قال ابن الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل بالذي ، وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل ، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم ...وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدلّ على معنى مخصوص في نفسه "[4] ، إذن فالبصريون قد قدّموا الحجة على كلامهم بأن الاسم الظاهر يدل على معنى مستقل بذاته والتالي فلا يوصل ، أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع ببيت من الشعر في إثبات وصل الاسم الظاهر كما يوصل بالذي.

إذن فهناك مجموعة من التأويلات الخاصة بالنصوص القرآنية جاءت مختلفة بسبب اختلاف المذاهب أو المدارس النحوية في تفكيرها وقواعدها ، وقد سعى علماء كل مدرسة إلى إثبات صحة آرائها من خلال القراءات أو التخريجات النحوية أو القياس أو غيره ، ولعلّ أبرز هذين المذهبين أو المدرستين البصرة والكوفة.

5.5 تنوع اللهجات القبلية :

---

[1] سورة النساء ، الآية 66.

[2] ينظر، إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين ،مكتبة الخانجي،ط1،دت، ص134

[3] إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه ، ص134-135

[4] الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، مسألة 107، ص 584.

لقد حاول اللغويون والنحويون في السنة الثانية للهجرة جمع المادّة اللغوية من قبائل العرب في شبه الجزيرة العربية ، وهذا لوضع القواعد النحوية واللغوية للعربية، قال عبد الرحمان الحاج صالح :" لقد رحل اللغويون العرب إلى كلّ صُقع من أصقاع الجزيرة وكانت رحلاتهم للسماع من أفواه العرب واسعة جدا وخاصة في العصور الأولى "[1] ، وبالتالي وجدوا أنفسهم أمام لهجات كثيرة ومتنوعة أو ما عرف عند اللغويين القدامى باللغات ، وقد كان بعض اللغويون يختارون منها ما هو مستعمل وفصيح ، والبعض الآخر يأخذ بها كلها ، وكان من بين الذين يتحرون اللغة الفصيحة من القبائل هو عمرو بن العلاء ، حيث جاء في طبقات النحويين واللغويين :" قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت ما سمّيته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلُّه ؟ فقال لا ، فقلت: كيف تصنع فيما خالفَتك فيع العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر ، وأسمّي ما خالفني لغات "[2] ، ولهذا فقد كان لتنوع اللهجات القبلية أثر في تأويل القرآن الكريم ، باعتبار أن القرآن الكريم قد نزل بعدة أحرف .

ومن بين الآيات التي ورد فيها تأويلات كثيرة متعلقة باللهجات قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾[3] ، ففي كلمة (هذان) وردت فها مجموعة من الأقوال وهي :

أولا: أن هذه القراءة (هذان) هي لغة بني الحرث بن كعب وزَبيد وخثعم وكنانة ابن زيد ، حيث جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي في آخرها ألف مثل عصا ، وسعدى ، فبم يقلبوها ياء في الجرّ والنّصب ، وبالتالي تبقى كلمة (هذان) في حالة واحدة مهما اختلفت حالتها الإعرابية [4] ، وعلل القرطبي لغة بني كعب في كلمة (هذان) بأنهم يجعلون رفع الاثنين وخفضه بالألف ، مثل : جاء الزيدان ، ورأيتُ الزيدان ، ومررتُ بالزيدان ، وقد ذهب إلى هذا القول كذلك أبو زيد الأنصاري ، وأبو الخطّاب الأخفش ، والكسائي والفراء وغيرهم[5].

ثانيا : أن كلمة (إنّ) في الآية السابقة بمعنى نعم ، فقد حكى الكسائي عن عاصم أن العرب تأتي ب (إنَّ) بمعنى نعم ،وذكر القرطبي أن سيبويه قد أشار إلى أنّ (إنَّ) تأتي بمعنى (أَجَلْ) ، وذهب إلى هذا القول محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، وأبو إسحاق الزجاج [6]، وقد قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عوَاذِلِي يَلْحَيْنَني وَأَلومُهُنَّه

ويَقُلنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وَقَد كبِرتَ فَقُلتُ إنّه [7]

---

[1] السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، عبد الرحمان الحاج صالح ، موفم للنشر ، الجزائر، دط ، 2012م ، ص347

[2] طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف ،ط2، 1973م ، ص 39.

[3] سورة طه ، الآية 63.

[4] ينظر ، تفسير الكشاف ، الزمخشري ، ج16، ص 660 ،

[5] ينظر، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السّنة وآيِ الفرقان ، القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر) ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط1، 2006م، ج14،ص92،93.

[6] ينظر ، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السّنة وآيِ الفرقان ، القرطبي ، ج14، ص 92،93، وينظر ، التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، ج2 ج2 ، ص 186، وينظر ، تفسير الكشاف ، الزمخشري ، ج16، ص 660.

[7] ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، عبيد الله بن قيس الرقيات ، تح: محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، دط ، 2009م، ص 66 .

وقد قصد الشاعر ب (إنّه) أي (نعم) ، وقد استدلّ النحويون بمعنى نعم في كلمة (إنَّ) بقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقةً حملتني إليك ، فقال : إنَّ وراكبها ، أي نعم ولعن راكبها.

6. 1 التأويل النحوي في القرآن الكريم وأثره في المعنى:

في قوله تعالى : ﴿وَإِن خِفتُم أَلَّا تُقسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ٣﴾[1]، نجد أن النحاة قد اختلفوا في جملة الشرط وجوابها فكانت آراؤهم على وجهين [2]:

الوجه الأول : أن الشرط (إن خفتم) وأنَّ جوابه (فانكحوا) ، وذكر السمين الحلبي أنّ العرب كانوا يتزوجون الثمانَ والعشر ولا يقومون بحقوقهن ، فلمّا نزلت (ولا تأكلوا أموالهم) أخذوا يتحرجون من ولاية اليتامى فكان المعنى (إن خفتم من الجور في حقوق اليتامى فخافوا أيضا من الجور في حقوق النساء فانكحوا هذا العدد) لأن الكثرة تُفضي إلى الجور ولا تنفع التوبة من ذنبٍ مع ارتكاب مثله.

الوجه الثاني :أن جواب الشرط هو ﴿فَوَٰحِدَةً﴾ ، وذلك أن الرجل منهم كان يتزوج اليتيمة التي في ولايته فلمّا نزلت الآية المتضمنة للوعيد على أكل مال اليتيم تحرّجوا من ذلك فكان المعنى (إن خفتم من نكاح النساء اليتامى فانكحوا ما طاب من الأجنبيات) أي اللاتي لسن تحت ولايتكم ، والمعنى هنا يحتاج إلى تقدير مضاف أي (في نكاح يتامى النساء)، فإن كان (فواحدةً) جواب لشرط (فإن خفتم ألا تعدلوا) يكون كذلك جوابا للشرط الأول (فإن خفتم ألا تقسطوا) بإعادة الشرط الثاني نفسه لأنّه كالأوّل في المعنى .

ويُشار في هذا الموضع أن بعض الناس من أولوا ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ تأويلا فاسدا بجعل الواو فيها للجمع وأجازوا أن يتزوج الرجل بتسع نساء باعتبار أن (الاثنين والثلاثة والأربعة) تسعة ، والنبي صلى الله عليه وسلم تزوج بتسعة ، وهذا التأويل باطل لأنّ ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ انتصبت على الحال وبالتالي بينت حالة النكاح أثناء وقوعه باثنين أو ثلاثة أو أربعة ، كقولنا (جاء القوم مثنى وثلاث ورباع) أي أن المعنى أنهم جاءوا اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، إذن فذاك التأويل فاسد ونابع عن جهل مِن الذين ضلّت بهم أسرار العربية الشريفة[3] ، وإنما أوردنا هذا الكلام في سياق تأويل الآية وتبيين أن من التأويل ما هو غير جائز ويحرّف الكلم عن مواضعه.

من خلال الوجهين السابقين نخلص إلى أنّ تأويل الجملة باعتبار جواب شرطها (فانكحوا) يكون المعنى بضرورة الخوف على النساء وحفظ حقوقهن مثل الخوف على اليتامى ، فجواب الشرط في هذه الحالة متعلق بفعل الشرط وهو الخوف في القسط لليتامى ، أما بتأويل الجملة وتقدير جواب شرطها هو (فواحدةً) يكون المعنى في هذه الحالة متعلق النساء اليتامى ، أي إذا خافوا من نكاح النساء اليتامى بالتحرج من أكل مال اليتيم فيهن ، فليتزوجوا ما طاب لهم من النساء الأجنبيات، إذن فالحكم يتغير باعتبار الوجهين وتقدير جواب الشرط، وكذلك بتأويل (الواو) في الآية على أنها للجمع قد أنتج تأويلا فاسدا مُضلا يجيز التزوج

[1] سورة النساء ، الآية 3.

[2] ينظر ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، ج 3 ، ص 558، 559.

[3] ينظر ، إعراب القرأن ، الدرويش ، ج1 ، ص 614.

بتسع نساء وهذا غير صحيح في قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحصُواْ ٱلعِدَّةَۖ﴾[1] ، أوّل النحاة هذه الآية بتقدير محذوف في الكلام ،أي (مستقبلين بطلاقهن العدّة) أي في الوقت الذي يشرعن فيه فيها ، وقدرها الزمخشري بقوله (مستقبلات لعدّتهن) ، وتكون (اللام) متعلقة بمحذوف حال ، وذكر الزمخشري أنّ طلاق المرأة في الطُهر المتقدم للقرء الأوّل من أقرائها هو طلاق مستقبلة عدّتها[2]، وبالتالي يكون الحكم في هذه الحالة متعلق بطهر المرأة ، وتكون عدّة المرأة بالأطهار ، وينبغي أن يكون طلاق المعتدّة بالأقراء في الطهر ويحرّم في الحيض ، وذلك من حيث أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضدّه .

فالتأويل بالحذف في الآية السابقة وتقدير حالٍ محذوف متعلقة به (اللام) في (لعدّتهن) قد جعل المعنى يتحدّد بوجوب طهر المرأة عند بداية وقوع الطلاق ، أي في القرء الأوّل من أقرائها ، وبالتالي يكون الحكم المستنبط من الآية يُلزم طهر المرأة في بداية القرء الأوّل للطلاق ، واستدلّ العلماء من خلال هذا التأويل االنحوي كذلك بعدم جواز تطليق المرأة أثناء الحيض باعتبار أن الأمر بالشيء يُوجب الكفّ عن ضدّه.

6. 2 قال الله تعالى :﴿وَٱلَّذِينَ يَرمُونَ ٱلمحصَنَٰتِ ثُمَّ لَم يَأۡتُواْ بِأَربَعَةِ شُهَدَاءَ فَٱجلِدُوهُم ثَمَٰنِينَ جَلدَة وَلَا تَقبَلُواْ لَهُم شَهَٰدَةً أَبَد وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلفَٰسِقُونَ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن بَعدِ ذَٰلِكَ وَأَصلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُور رَّحِيم٥﴾[3]، اختلف العلماء في الاستثناء في قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ ، إن كان هذا الاستثناء متعلق بالجملة الأخيرة فقط ، أم لما سبقها من الجمل ، وفي هذا تأثير على الحكم الشرعي لشهادة القاذف .

قال الزمخشري : " ردّ شهادة القاذف عند أبي حنيفة رضي الله عنه باستيفاء الحد فإذا شهد قبل الحدّ أو قبل تمام استيفائه قُبلت شهادته، فإذا استوفى لم تُقبل شهادته أبدا وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء"[4] ،فقد جعل أبو حنيفة جزاء الشرط الذي هو الرمي والجلد وردّ الشهادة عاقبة لهم طوال حياتهم، وجعل قوله تعالى (وأولئك هم الفاسقون) كلاما مستأنفا غير داخل في حيز جزاء الشرط، و(إلا الذين تابوا) استثناءً من (الفاسقين) .

أما عند الشافعي رضي الله عنه يتعلّق ردّ شهادته بنفس القذف ، فإذا تاب عن القذف ورجع عنه أصبح مقبول الشهادة ، فقد جعل الشافعي جزاء الشرط في الجملتين ينتهي بالتوبة والرجوع عن القذف وجعل الاستثناء متعلقا بالجملة الثانية ، ويكون المستثنى في هذه الحالة مجرورا بدلاً من (هم) في (لهم) ،وعند أبي حنيفة يكون المستثنى منصوبا لأنّه عن موجب يقتضيه ظاهر الآية والتقدير (من قذف المحصنات فاجلدوهم وردّوا شهادتهم وفسقوهم إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله يغفر لهم فينقلبون غير مجلودين ولا مردودين ولا مفسقين)[5] .

---

[1] سورة الطلاق ، الآية 1

[2] ينظر ، الكشاف ، الزمخشري ، ج28 ، ص 1114، وينظر ، إعراب القرآن ، الدرويش ، ج7 ، ص 546، 547، وينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ،ج10 ، ص 352.

[3] سورة النور ، الآية 4 ، 5

[4] الكشاف ، الزمخشري ، ج18 ، ص 720.

[5] ينظر ، المصدر نفسه ، ج18 ، ص 720، وينظر ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج8 ، ص 382 ، 383.

من خلال تأويل الاستثناء في الآية السابقة ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ نجد أن الحكم الشرعي المتعلق بشهادة القاذف يُبنى على معنى هذا الاستثناء ، فإذا كان متعلقا بالجملة الثانية يكون المستثنى (الذين) بدلا من (هم) في قوله (وَلَا تَقبَلُواْ لَهُم شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ) وبالتالي يُستثنى التائبون إذا تابوا من القذف من عدم قبول الشهادة أبدا ، وإذا كان الاستثناء منصوبا موجبا يقتضيه ظاهر الآية من (الفاسقين)، وكانت جملة (أولئك هم الفاسقون) كلاما مستأنفا غير داخل في الشرط يصبح الحكم بعدم قبول الشهادة للقاذف أبدا ولو تاب .

6. 3 قال الله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجلِدُواْ كُلَّ وَٰحِد مِّنهُمَا مِاْئَةَ جَلدَةٖۖ وَلَا تَأخُذكُم بِهِمَا رَأفَة فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُم تُؤمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأخِرِۖ وَليَشهَد عَذَابَهُمَا طَائِفَة مِّنَ ٱلمُؤمِنِينَ٢﴾[1] ، لقد كان للنحاة رأيان في إعراب ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾: حيث ذهب سيبويه أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير (في الفرائض الزانية والزاني) أو (الزانية والزاني في الفرائض)[2] هذا من حيث الصناعة اللفظية ، ومن حيث المعنى يكون قد ذكر حكم الزانية والزاني مجملا لتشويق السامع إلى تفصيل هذا المجمل ثم ذكر حكمهما مفصلا وبهذا المعنى يكون أوقعَ في النفس من أوّل وهلة[3] ، أما الأخفش وغيره قالوا بأنه مبتدأ والخبر جملة الأمر (فاجلدوا) ،والفاء قد دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وأجاز هذا الزمخشري باعتبار أن (الألف واللام) بمعنى (الذي) وتضمينه معنى الشرط والتقدير (التي زنت والذي زنى فاجلدوهما) مثل القول (من زنى فاجلدوه) [4]، وهو ما ذهب إليه الفراء أيضا .

ما يُلاحظ في الأقوال السابقة أن التأويل في الآية بحذف خبر المبتدأ (الزانيةُ) قد جعل الجملة الأولى مستقلة نوعا ما عن الجملة الثانية التي غلبها طابع الاستئناف ، فكان المعنى (في الفرائض الزانية والزاني) أو (الزانية والزاني في الفرائض فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائة جلدة) ، وهذا التأويل قد جعل المعنى يحمل تشويقا إلى السامع ليعرف تفصيل الحكم المجمل للزانية والزاني ، ولما ذكر الحكم كان التأثير أوقع في النفس ، أمّا التأويل بجعل (الزانية) مبتدأ وخبره (فاجلدوا) قد جعل المعنى يتضمن الشرط ، أي وجود الزانية والزاني يقتضي وقوع الحدّ عليهما مباشرة.

وهناك تقديم بلاغي آخر في هذه الآية وهو تقديم الزانية على الزاني ، ذكر الدرويش أن تقديم (الزانية) على (الزاني) متعلق بأصل الفعل، بحيث أن المرأة لولا تمكينها من الرجل لم تقع الزنا ، على عكس تقديم (السارق) على (السارقة) في سورة المائدة[5] ، لأن الزنا يتولد بشهوة الوقاع ، وهي في المرأة أقوى وأكثر ، أما السرقة إنّما تتولد من الجسارة والقوة والجرأة وهي أقوى في الرجل .

6. 4 قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلفُقَرَاءِ وَٱلمَسَٰكِينِ وَٱلعَٰمِلِينَ عَلَيهَا وَٱلمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَة مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيم٦٠﴾[1]، فقد اختلف العلماء في وجوب تقسيط الصدقات على الأصناف الثمانية أو يجوز صرفها إلى بعضهم دون البعض الآخر.

---

[1] سورة النور ، الآية 2

[2] ينظر ، الكتاب ، سيبويه ، ج1 ، ص 143.

[3] ينظر ، إعراب القران ، الدرويش ، ج5 ، ص 238، 243.

[4] ينظر ، الكشاف ، الزمخشري ، ج18 ، ص 717، وينظر ، معاني القرآن ، الفراء ، ج2 ، ص 244، وينظر مستويات التأويل النحوي وأثرها في دلالة النص القراني(تفسير الشوكاني أنموذجا) أطروحة دكتوراه ، حمداد بن عبد الله ، اشراف : منقور عبد الجليل، جامعة سيدي بلعباس، 2011م ، ص126.

[5] ينظر ، اعراب القران ، الدرويش ، ج5 ، ص 238 ، 239، وينظر ، التعبير القرآني ، فاضل صالح السامرائي ، ص 59.

ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور أهل العلم بجواز صرفها إلى صنف واحد ، حيث جعلوا (الواو) بمعنى (أو) ، وذهب الشافعي إلى أنه يجب تقسيطها على الأصناف الثمانية وأن يُعطى من كل صنف ثلاثة على الأقل ، واحتج بأن في الآية جمعين أحدهما بالصيغة والثاني بالواو أي أن (الفقراء) جمع و (المساكين) جمع ، و (الواو) عطفت بينهما والتي تفيد الجمع[2] فيجب العمل بالجمعين .

وفي نصب ﴿فَرِيضَةً﴾ وجهان : أحدهما أنها مصدر على المعنى ، حيث أن معنى (إنّما الصدقات للفقراء) له قوة فرض الله ذلك ، والوجه الثاني أنها حال من الفقراء ، أي من الضمير المستكن في الجار لوقوعه خبراً ، والتقدير (إنّما الصدقات كانت لهم حال كونها فريضةً) أي مفروضةً [3]، وأجاز السمين الحلبي أن تكون (فريضةً) مصدرا واقعا موقع الحال.

ما يُستخلص من آراء العلماء في الآية السابقة أن بعضهم أجازوا صرف الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف المذكورة في الآية ويُقصد بها مستحقيها بدَل تقسيمها على كل الأصناف، وكانت حُجتهم بأنَّ (الواو) في الآية تضمنت معنى (أو) فتضمنت معنى الاختيار وهذا تضمين بالحروف ، أما البعض الآخر فرأوا بوجوب تقسيم الصدقات إلى كل الأصناف المذكورين في الآية باعتبار أن (الواو) قد أفادت الجمع ، وأن الآية تضمنت جمعا آخر وهو الجمع بالصيغة (أي الفقراء والمساكين).

أما بالنسبة لحُكم فرض الزكاة في قوله (فريضة) فقد ذهبت بعض تأويلات العلماء بكون هذه الفريضة من الله تعالى فهو أوجبها على المسلمين ولا بدّ من تنفيذ أوامره بأي حال من الأحوال باعتبار أن النصب في (فريضة) لكونها مصدر على المعنى ، أما البعض الآخر فذهبوا أن الكلمة (فريضة) هي حال من (الفقراء) بينت حالتهم البائسة ، أي أن هذه الحالة التي هم عليها هي التي استوجبت وجوب الزكاة والتصدق عليهم .

خاتمة :

من خلال ما سبق يمكن القول بأن النحو علم يختصّ بدراسة أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء وتأثير عناصر الجملة على المعنى ، وقد استخرجه النحويون وعلماء اللغة استقراءً من كلام العرب ، وقد تطور علم النحو مع بدايته وألّف فيه النحويون وتعددت مدارس النحو حتى أصبح على الشكل الذي هو عليه اليوم .

أمّا التأويل النحوي فهو وسيلة يلجأ إليها النحاة وعلماء اللغة للتوفيق بين القواعد النحوية وبين النصوص المخالفة لهذه القواعد ، وهو دراسة تراكيب اللغة من جهة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين والحمل على المعنى وتقدير الحركات الإعرابية ، أي تخريج كل ما خالف القواعد التي وضعها النحاة واللغويون ، وقد استعمل من قبل النحاة الأوائل لكن لم يوظفوا مصطلح التأويل النحوي ، وإنّما ظهر هذا المصطلح مع المتأخرين ، والتأويل النحوي يختلف عن التوجيه الإعرابي ، وذلك أن التأويل أعمّ من التأويل ، فكلّ تأويل توجيه وليس كل توجيه تأويل .

---

[1] سورة التوبة ، الآية 60.

[2] ينظر ، تفسير آيات الأحكام ، عبد القادر شيبة الحمد ، ص 119 ،120.

[3] ينظر ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، ج6 ، ص 72.

للتأويل النحوي عدة أسباب منها القراءات القرآنية ،منها العامل النحوي الذي عني به النحاة وعلماء اللغة ، فحتى تتواقف القواعد النحوية التي وضعوها للغة كان لابد عليهم من تأويل بعض الآيات القرآنية حتى تتوافق والقواعد التي وضعوها ، وكذا المذاهب الدينية ، فقد اجتهد أنصار كل مذهب في تفسير القران وتأويله ، وكذلك اختلاف المدارس النحوية وتعددها كان من الأسباب الهامة للتأويل النحوي ، وكذا تتنوع اللهجات القبلية في لغات العرب، وأخيرا محاولة بعض علماء اللغة مخالفة التراكيب اللغوية وتكثير التخريجات النحوية ،وقد كان للتأويل النحوي في القرآن الكريم نتائج كثيرة ، منها محاولة فهم الآيات القرآنية استنادا إلى تأويلها النحوي ، وكذا التحقق من صحة بعض القواعد التي وضعها النحويون .

لقد وظّف النحاة التأويل النحوي بمظاهره على آيات الأحكام بغية فهم معانيها ومقاصدها لاستنباط الاحكام الشرعية منها ، وكان لها دور كبير في توضيح معاني الآيات وتأويلها بشكل دقيق ، مما سهل على الفقهاء استخراج الأحكام بدقة ، وكان لتأويلات النحاة العديدة والمبنية على أدلة نحوية تأثيرا على تعدد الأحكام وذلك باشتمالها على وجوه نحوية ودلالية كثيرة ، ممّا أضاف سعة وتسهيلا على المسلمين في أحكام دينهم وشريعتهم.

قائمة المصادر والمراجع:

1) المقدّمة ، عبد الرحمان ابن خلدون ، المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ ،الجزائر، ط3 ، 2006 م ،ج3.
2) الخصائص أ أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد على النّجار ، المكتبة العلمية ، دت ، دط ، ، ج1 ، ص 386.
3) الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي) ،تح: محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط1 ، 2009م ، ج1 .
4) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ،تح: أحمد محمد الخراط ،دار القلم ، دمشق ، دط ، دت.
5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) ،أبو الحسن الأشموني ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1955م ،ج1.
6) مفتاح العلوم ، السكاكي (أبو يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي) ،تح : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط2، 1987م.
7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن الأشموني ، ،ج1.
8) التذبيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1، 2000م ، ج4.
9) أثر التأويل النحوي في فهم النص ، غازي مختار طليمات ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية ، الامارات العربية ، دبي، ع15 ، 1998م .
10) أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1، 2006م.
11) الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط1، 2008م ، ص200.
12) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4، 1989م.
13) ينظر ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، عبد القادر هنادي (رسالة ماجستير) ،كلية اللغة العربية ،جامعة أم القرى،1982م.
14) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين السيوطي)، تع: محمد أبو الفضل ابراهيم ،منشورات المكتبة العصرية ، بيروت، دط ، 1986م ،ج1.

15) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) ، أحمد بن محمد البنا ، تح: شعبان محمد إسماعيل ،عالم الكتب ، بيروت ، ط1، 1987م ، ج1.

16) التأويل النحوي في القرآن الكريم ،عبد الفتاح أحمد الحموز، ج1.

17) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني ، تح: البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1988م .

18) نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، ط2، 2014م.

19) الخصائص ، ابن جني ، ج1.

20) ينظر ، تفسير الفخر الرازي المستشهد بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، محمد الرازي فخر الدين ،دار الفكر ، ط1، 1981م، ج8 .

21) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش .

22) إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي)، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين ،مكتبة الخانجي،ط1،دت.

23) الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، مسألة 107.

24) السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، عبد الرحمان الحاج صالح ، موفم للنشر ، الجزائر، دط ، 2012م

25) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف ،ط2، 1973م ، ص 39.

26) تفسير الكشاف ، الزمخشري ، ج16.

27) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السّنة وآيِ الفرقان ، القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر) ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط1، 2006م، ج14..

28) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السّنة وآيِ الفرقان ، القرطبي ، ج14.

29) التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، ج2 .

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، عبيد الله بن قيس الرقيات ، تح: محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، دط ، 2009م.